الأمم المتحدة

S/2007/566



Distr.: General
26 September 2007
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

بموجب القرار ١٧٧٢ (٢٠٠٧) الذي طلب فيه المجلس أن أقدم إليه تقريرا في غضون ٣٠ يوما من اعتماده، أتشرف بإطلاع أعضائه على التدابير التي اتخذها تطبيقا لما ورد في الفقرات ٦ و ٧ و ١٥ و ١٦ من القرار المذكور منذ اعتماده.

وتطبيقا للفقرة ٦ التي طلب فيها مني المجلس تكثيف جهودي لتعزيز مؤتمر المصالحة الوطنية والعملية السياسية والحث على تنفيذ عملية سياسية تشمل الجميع، شرعت في إعداد استراتيجية متكاملة للصومال تقوم على نهج ذي مسارين هما: (أ) عملية سياسية ترمي إلى تشجيع الحوار بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وجميع مجموعات المعارضة في الصومال وفي الخارج، على أمل أن يؤدي ذلك إلى وقف الأعمال القتالية وفتح المجال أمام إنشاء مؤسسات انتقالية تمثل قاعدة عريضة من السكان وتشمل الجميع؛ و (ب) عملية أمنية تستدعي تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لخلق الظروف اللازمة لانسحاب القوات الإثيوبية.

وسعيا للاضطلاع بعملية سياسية تشمل الجميع، بالتعاون الوثيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين، شارك الممثل الخاص للأمين العام، السيد أحمدو ولد عبد الله، في اجتماع فريق الاتصال الدولي الذي عُقد في روما في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، ودعا المشاركون فيه المؤسسات الاتحادية الانتقالية إلى تنفيذ توصيات مؤتمر المصالحة الوطنية بحسن نية وإلى العمل دونما إبطاء على تحديد الدرب الذي ينبغي سلوكه أثناء ما تبقى من الفترة الانتقالية، بخاصة ما يتعلق منه بصياغة الدستور الاتحادي الجديد، وتعداد السكان والتحضير للانتخابات الوطنية المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٩، على غرار ما ينص عليه الميثاق الاتحادي الانتقالي.

280907 280907 07-51930 (A)

وتعقيبا على الرسالة التي وجهتها إلى المجلس في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧ بشأن تعزيز مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، أوصيت بتزويد هذا المكتب بالموارد اللازمة لتنفيذ منظمة الأمم المتحدة نهجا متكاملا في الصومال، نهج يفضي إلى اعتماد الأمم المتحدة استراتيجيةً واحدةً في مجال توطيد السلام.

ترمي هذه الاستراتيجية بشكل خاص إلى تيسير جهود الوساطة مع جميع الأطراف الصومالية، وإلى تنسيق الدعم الذي تقدمه منظمة الأمم المتحدة إلى المؤسسات الاتحادية الانتقالية الصومالية في الميادين السياسية والأمنية والانتخابية والإنسانية والإنمائية، وإلى العمل مع الشركاء الخارجيين المنخرطين في جهود للوساطة. وأُجريت نقاشات في المقر بشأن تشكيل فريق خاص متكامل تتولى الإشراف عليه إدارة الشؤون السياسية، وتسند إليه مهمة تحديد أهداف استراتيجية مشتركة للمنظمة في الصومال بغية الاسترشاد بها لإعداد خطة متكاملة.

وفي ما يتعلق ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، أجرت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية ومكتب تنسيق الشؤون السياسية وإدارة شؤون السلامة والأمن مباحثات بشأن الدعم الإضافي الذي يمكن أن يُقدم إلى هذه البعثة، وستتدارس هذه الجهات عما قريب مع الاتحاد الأفريقي طبيعة هذا الدعم وحجمه. وستجري إدارة شؤون السلامة والأمن تقييما مفصلا للحالة الأمنية السائدة في مقديشو لتحديد القدرات التي ينبغي للبعثة امتلاكها لضمان الأمن في المدينة وإسداء المشورة للأمين العام بشأن احتمال نقل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال من نيروبي إلى الصومال.

ومنذ تقديمي آخر تقاريري عن الصومال، أُوفد إلى أديس أبابا فريق ضم ١٠ أخصائيين عسكريين وأفرادا من الشرطة ومدنيين مختصين بالتخطيط، وهو يساعد الاتحاد الأفريقي على تخطيط أعمال بعثته في الصومال وإدارتها. وقام المختصون بالتخطيط العاملين في منظمة الأمم المتحدة، من ضمن أنشطة أخرى، بمد يد العون إلى الاتحاد الأفريقي لمراجعة مفهوم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتنظيم حلقات إعلامية مخصصة لفريق الاستطلاع البوروندي قبل زيارته التقييمية إلى مقديشو.

وفي رسالة مؤرخة ٤ آب/أغسطس، كرر رئيس الاتحاد الأفريقي، السيد كوناري، الدعوة التي وجهها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، إلى الأمم المتحدة لاتخاذ مجموعة من التدابير من أجل تقديم الدعم المالي واللوجستي والفني إلى البعثة، واقترح عقد اجتماع يضم خبراء من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لصياغة مجموعة التدابير هذه بتفاصيلها. ومع أن الشروط الأساسية التي لا بد منها لنجاح عملية حفظ السلام غير متوافرة،

لا يزال من المهم المضي في دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتمكينها من تعزيز قدرها وفعاليتها، أملا بإحلال الاستقرار في مقديشو، أقله على المدى القصير. ويواجه الاتحاد الأفريقي حاليا مصاعب جمة، على الصعيد المالي واللوجستي وصعد أخرى، في إطار نشره الوحدات التي ستنضم إلى الكتيبتين الأوغنديتين المتمركزتين في العاصمة الصومالية. وأبلغت السيد كوناري أن منظمة الأمم المتحدة على استعداد لأن تبحث مع الاتحاد الأفريقي طرائق تقديم المساعدات الإضافية من أجل تعزيز حضور البعثة وتوسيعه في الميدان. وفي وسع منظمة الأمم المتحدة، علاوة على تقديمها مزيدا من النصائح الفنية بشأن الأنشطة التي تنفذ في مقر الاتحاد، المشاركة في حشد المساعدات الثنائية للبلدان المساهمة بقوات وتسريع عجلة نشر الوحدات المذكورة، لا بل تشجيع هذه البلدان على المساهمة بقوات. وفي هذا الصدد، طلبنا من الاتحاد الأفريقي تزويدنا بمعلومات مفصلة عن مفهوم عمليات البعثة والخطط التي تساندها، وبأي توجيهات بشأن طبيعة الدعم المعتزم تقديمه. وإن تلقي الأمم المتحدة هذه المعلومات يجعلنا أكثر جاهزية للتحضير لاجتماع الخبراء الفنيين المقترح عقده لصياغة مجموعة تدابير الدعم اللازم.

وما زلت مقتنعا بأنه من الأهمية الحيوية بمكان العمل لكي تتوافر الشروط التي عرضتها في تقريري الصادر في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، قبل النظر في نشر عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام كخيار واقعي وقابل للاستمرار.

إن الوضع الأمني في مقديشو تدهور في الأسابيع الأخيرة، وهذا ما تبينه الزيادة الكبيرة في عدد عمليات الاغتيال المستهدف والمواجهات المسلحة المباشرة بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية من جهة ومجموعات المتمردين من جهة أخرى. إضافة إلى ذلك، ارتفع في آب/أغسطس عدد المواجهات بين العشائر والأفخاذ العشائرية في المناطق الأخرى من جنوب الصومال. وبسبب الظروف الأمنية الحالية، تعذر إيفاد بعثة تقييم فني جديدة لقضاء فترة زمنية كافية على الأراضي الصومالية من أجل جمع معلومات مفصلة عن الأوضاع السائدة في الميدان. من جهة أخرى، لم أرَ أي جدوى من إيفاد بعثة تقييم إلى المنطقة لا تتوافر لها إمكانية التنقل بحرية في الصومال، فمما لا ريب فيه أن مثل هذه البعثة ما كانت لتضيف أي جديد على الاستنتاجات التي خلصت إليها البعثة التي أُوفدت في آذار/مارس ٢٠٠٧. ومع ذلك، مضى خبراء، خاصة خبراء عسكريون، في بحث خطط الطوارئ الموجودة وفي تحديثها. ومنذ تقديمي آخر تقاريري، لم يطرأ تغير كبير على المهام المحتمل إسنادها لعملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال وعلى طريقة تنظيمها، غير أن عدم استقرار الحالة الأمنية المستمر يمكن أن يستدعي إرسال قوات إضافية مزودة بمركبات مصفّحة.

في هذه الأثناء، وبسبب تعقّد الحالة الأمنية في الصومال، قد لا يكون من المستصوب قصر الخيارات المتعلقة بالترتيبات الأمنية على نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. إذ يمكن بحث خيار آخر ألا وهو نشر إما قوة كبيرة متعددة الجنسيات أو تحالف من الشركاء المهتمين لفترة زمنية محددة، بهدف محدد يتمثل في فرض الأمن في منطقة معينة تمهد الطريق لانسحاب القوات الأجنبية.

وفي مطلع تموز/يوليه، عقدت إدارة عمليات حفظ السلام سلسلة من الاجتماعات الأولية غير الرسمية مع ممثلي البلدان التي يمكن أن تساهم بقوات، أتيح لهم أثناءها إجراء نقاش مفصل لخطط الطوارئ والإعرابُ عن رغبتهم المحتملة في المشاركة في بعثة توفد إلى الصومال في المستقبل. وعلى الرغم من أن بعض الدول الأعضاء التي شاركت في هذه الاجتماعات أعلنت أنها قد تساهم في نهاية الأمر بقوات، فإن غالبيتها أوضحت أنها لن تخصص أفرادا إلى أي عملية في الصومال ما لم تتوافر الظروف اللازمة، لا سيما في هذه الفترات التي تنهال فيها الطلبات على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر من أي وقت مضى.

أما بالنسبة للحالة الإنسانية، فإن الأمن الغذائي والحالة التغذوية ازدادا سوءا إلى حد بعيد في منطقتي شبيلي السفلى والوسطى الصوماليتين. ووفقا لتقييم المحاصيل الزراعية والمواد الغذائية المتوافرة الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة وشبكة نظام الإنذار المبكر بالمجاعة (FEWSNET) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، ارتفع عدد المحتاجين إلى مساعدات إنسانية من مليون إلى مليون ونصف نسمة. ويضم هذا العدد ٢٩٥ ٠٠٠ شخص يعيشون حالة طوارئ إنسانية تقتضي تزويدهم بمساعدات تنقذ حياتهم، و ٤٩٠ ٠٠٠ شخص يعانون من نقص غذائي حاد ومحرومون من السبل التي تسد الرمق، وهم بحاجة إلى العون للحصول على هذه السبل، وأشخاصا جددا نازحين (منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٧) يقدر عددهم بـ ٣٢٥ ٠٠٠ شخص و ٤٠٠ ٠٠٠ شخص ممّن نزحوا منذ فترة زمنية طويلة. ويقيم في منطقتي شبيلي نسبة ٨٥ في المائة تقريبا من الأشخاص المعتبرة حالتهم الإنسانية طارئة ونسبة ٣١ في المائة من المعتبرين أنهم يعانون من نقص غذائي حاد وأنهم محرومون من سبل سد الرمق. وتؤكد استقصاءات أجريت مؤخرا لحالة الغذاء أن معدلات سوء التغذية الحاد في هاتين المنطقتين تتجاوز حاليا مستوى الطوارئ الإنسانية بما نسبته ١٥ في المائة. وأبرز المعوقات التي تحول دون تقديم المساعدات هي انعدام الأمن في المنطقتين الجنوب والوسطى بسبب أعمال السطو والحواجز غير الشرعية التي تقيمها على الطرق ميليشيات مسلحة مستقلة (سُجل في آب/أغسطس وجود ٢٣٨ حاجزا) تفرض إتاوات على المنتجات الغذائية.

وتهدد القرصنة مقابل الشواطئ الصومالية الملاحة البحرية التجارية وتمنع نقل المساعدات الغذائية في جو من الأمان المطلق. وأدى ازدياد وتيرة اعتداءات القراصنة إلى ارتفاع رسوم الشحن البحري وإلى خفض عدد سفن الشحن في البحر. وما يقرب من نسبة ٨٠ في المائة من المساعدات التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي إلى الصومال تُنقل بحرا، لكن عدد سفن الشحن المستعدة لأن تحمل مواد غذائية إلى الصومال تدنى إلى النصف بفعل أعمال القرصنة. إذ وقع، منذ مطلع العام، ١٥ اعتداء على سفن من هذا النوع في المياه الصومالية أو بالقرب منها، منها اعتداءان استهدفا سفينتين استأجرهما برنامج الأغذية العالمي، وقُتل أحد حراس الأمن أثناء أحد هذين الاعتداءين. ووقعت ١٠ اعتداءات في عام ٢٠٠٦.

وفي آذار/مارس ٢٠٠٦، رد مجلس الأمن على الأنباء التي وردت عن أعمال القرصنة، فأصدر بيانا رئاسيا شجع فيه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لديها سفن حربية وطائرات عسكرية تعمل في المياه والأجواء الدولية القريبة من الساحل الصومالي، على توخي الحذر من القراصنة واتخاذ التدابير اللازمة لحماية السفن التجارية، بخاصة تلك المستخدمة لنقل المساعدات الغذائية.

أرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) **بان** كي – مون